مقابلة

غاصب المختار
jornalist.70@gmail.com

الوزارة تنطلق مجدّدًا بمكننة العمالة وتنظيمها حيدر : قانون إنساني للعمل وزيادة تقديمات الضمان

باشرت وزارة العمل انطلاقة جديدة مع العهد الجديد، وقامت بإعادة ترتيب اوضاعها وتحديد برامجها ومشاريعها، بعد تراجع الازمات التي عرقلت عملها منذ جائحة كورونا. كان الهدف الجوهري من الانطلاقة، الى جانب اهداف اخرى، معالجة الازمة المعيشية للعمال والموظفين، تنظيم العلاقات بين ارباب العمل والعمال عبر رفع الحد الادنى للاجور، وتقرير الزيادات المعيشية للقطاع الخاص

من ابرز اعمال وزارة العمل استكمال تنظيم العمالة الاجنبية والعربية، بحيث اصدر وزير العمل الدكتور محمد حيدر قرارا في 17 نيسان الفائت، هو الاول له، لحماية اليد العاملة اللبنانية، طلب فيه من كل مؤسسات القطاع الفندقي والمطاعم والمقاهي والملاهي، عدم استخدام يد عاملة اجنبية بطريقة غير قانونية، ولا تحوز على اجازة، تحت طائلة اتخاذ الاجراءات القانونية في حق المخالفين.

قبل ذلك بفترة، بلغ عدد الموافقات المسبقة الممنوحة الى العمال العرب والاجانب في العام 2024، 171 موافقة فقط. فيما بلغ عدد الموافقات على استقدام عاملات للخدمة المنزلية في العام ذاته 47650 موافقة.

كذلك تركز عمل الوزارة على حماية اليد العاملة اللبنانية وتنظيم العمالة الاجنبية، وعلى اعادة تنظيم عمل الوزارة اداريا ولوجستيا، من حيث توفير ادوات العمل للمكاتب والاقسام فيها، وصولا الى المكننة الكاملة.

في الاطار المعيشي، احيا الوزير حيدر عمل لجنة المؤشر بعد توقف سنوات نتيجة الازمات المتتالية، وعقد اجتماعات في مطلع ايار الماضي مع ارباب العمل والاتحادات العمالية ورئيس مجلس ادارة الضمان الاجتماعي الدكتور محمد كركي، تقرر في نتيجته كمرحلة اولى حسب قول الوزير: "رفع الحد الادنى للاجور الى 28 مليون ليرة، مع زيادة التقديمات العائلية التي ارسلنا فيها مرسوما بما يعادل الضعفين، وزيادة التقديمات المدرسية ضعفين ونصف، مع المحافظة على قيمة بدل النقل لأنه لم تطرأ اي زيادات في الفترة الاخيرة، الى دراسة وضع المؤسسات العامة الخاضعة لقانون العمل التي لم تلحظ في المراسيم السابقة. على ان تلي ذلك، اجتماعات دورية للجنة المؤشر كل شهرين لكي تدرس تطور الوضع الاقتصادي والتحسن في سوق العمل خلال الاشهر الستة المقبلة. في كانون الاول ستجتمع اللجنة لتقييم الوضع ودراسة تصحيح الاجور، وسيترافق ذلك مع اعداد الموازنة العامة التي ستقوم الحكومة في ذلك الوقت بدرسها من اجل سلسلة الرتب والرواتب في القطاع العام لسنة 2026".

لكن الاتحاد العمالي العام تحفظ واعترض على بعض بنود الاتفاق، مصرا على ان يكون مؤشر غلاء المعيشة ضمن المرحلة الاولى، بينما الوضع الاقتصادي حاليا لا يسمح بتحميله ذلك في المرحلة الحالية.

في اطار الحماية الاجتماعية، بحث الوزير حيدر مع وزيرة الشؤون الاجتماعية حنين السيد سبل التعاون المشترك في مجالي الحماية الاجتماعية والادماج الاقتصادي في سوق العمل. كما ناقش مع جمعية الصناعيين اللبنانيين ملفات اجتماعية اساسية، ابرزها: تعويضات نهاية الخدمة، المعاش التقاعدي، اجتماع لجنة المؤشر، تقديمات الضمان الاجتماعي. كذلك تطرق الى الاعباء الاضافية التي ستترتب على ارباب العمل تجاه الضمان، في ظل عدم اقرار تسوية عادلة لتعويضات نهاية الخدمة. علما ان "قانون نظام التقاعد والحماية الاجتماعية، الذي اقر في تشرين الثاني 2024، لا يزال في حاجة الى مراسيم تطبيقية، وهو ما تعمل الوزارة على انجازه حاليا، علما ان تطبيق هذا النظام سيساهم في حل مشكلة التعويضات نهائيا".

"الامن العام" حاورت وزير العمل الدكتور محمد حيدر.

■ هناك انطلاقة جديدة لوزارة العمل بعد الجمود الذي اصابها نتيجة الازمات المتتالية من ازمة كورونا الى الازمة المالية الى الشغور الرئاسي، ما ابرز عناوين هذه الانطلاقة؟

□ الامر الاهم بالنسبة الى انطلاقة الوزارة هو اعادة تنظيم العمل فيها بما يتناسب مع المرحلة، والخطوة الاولى هي في العمل على اعادة العمل بالمكننة ليقوم بعمله بشكل كبير ويغطي كل المجالات. ثم تنظيم عمل مكاتب استقدام عاملات الخدمة المنزلية، وتنظيم عمل شركات استقدام العمال الاجانب واستخدامهم. كذلك ايجاد فرص عمل جديدة للبنانيين وتحسين ظروف عملهم، وبالتأكيد اعداد قانون جديد للعمل بدأنا العمل على تحضيره وسنستمر حتى انجازه.

■ هل تأمنت كل المستلزمات الادارية للوزارة مثل بطاقات العمل للاجانب وايصالات الدفع وغيرها من مستلزمات لوجستية؟

□ بالنسبة الى هذا الموضوع، بطاقات العمل للاجانب وايصالات الدفع وغيرها من امور ادارية ولوجستية، لكننا ما زلنا في المرحلة التحضيرية لاعادة العمل بالبطاقة المعتمدة التي توقف العمل بها اثر الازمة الاقتصادية. حاليا نحن في صدد الحصول على البطاقة الجديدة لاعادة استعمالها كما يجب. اما بالنسبة الى ايصالات الدفع، فهي ما زالت قائمة لأننا نعاني من نقص في الالات الطابعة "Printers"، لكننا نعمل جاهدين على توفيرها عبر ايجاد تقديمات من المنظمات الوطنية والدولية.

وزير العمل الدكتور محمد حيدر.

■ ما هي ابرز الخطط والمشاريع التي تعملون عليها خلال توليكم الوزارة لاسيما لجهة تحسين الرواتب والاجور؟

□ اهم الخطط التي نعتمدها هي التواصل مع منظمات العمل العربية والدولية لتحسين الصورة العامة لوزارة العمل في لبنان، ووضع هذه المنظمات في الخطوات التي تعمل عليها الوزارة لتحسين ظروف العمل، والتواصل بين العمال واصحاب العمل من اجل تحسين ظروف العمل وايجاد فرص عمل جديدة للعمال، على ان تتواصل الاتصالات في لجنة المؤشر بين العمال واصحاب العمل لتحسين رواتب العمال. هناك امور اخرى مثل الوصول الى المكننة الكاملة، بحيث يستطيع المواطن لاحقا تقديم الطلبات لكل العمال من الفئات الاولى والثانية والثالثة والرابعة عبر الانترنت "اون لاين"، والحصول على الجواب ايضا "اون لاين"، وطبع الورقة لاحقا لاستعمالها مع الجهات المعنية للسلطات. اضافة الى انشاء تطبيق على الهاتف يستطيع من خلاله المواطن ان يقوم بإجراء كل المعاملات بشكل اسهل واسرع. ايضا العمل على تنظيم عمل النقابات وحثها على القيام بدورها، ومتابعة العمالة الاجنبية في كل القطاعات، والتشدد في تنظيم عملهم والحصول على اجازات العمل. من اجل ذلك، نعمل مع فريق التفتيش في وزارة العمل على مراقبة القطاعات المعنية، وقد بدأنا بقطاع المطاعم والفنادق. هناك ايضا العمل على تنظيم اجازات العمل لأصحاب العمل الاجانب، بحيث يتم تنظيم الشروط والاستحصال على شروط جديدة.

> **سنعيد تنظيم استقدام العمال الاجانب وايجاد فرص عمل جديدة للبنانيين**

■ ما هي التوجهات التي تم الاتفاق عليها في لجنة المؤشر وغلاء المعيشة، وكيف ستطبق في ظل الخلافات القائمة؟

□ بالنسبة الى لجنة المؤشر كانت هناك عروض لرفع الحد الادنى للاجور، لكن الاتحاد العمالي العام طالب برفع الرواتب مع غلاء معيشة لكل العاملين، الا اننا لم نستطع تلبية هذا الطلب بعد اتصالات مكثفة في اكثر من 11 جلسة بين ممثلي العمال واصحاب العمل. لذلك قررنا تقسيم الموضوع الى قسمين: الاول رفع الحد الادنى للاجور، ثم تصحيح الاجور لاحقا، على ان تتوالى الاتصالات كل شهرين لايجاد حل لهذا الامر. لكن الاتحاد العمالي سجل اعتراضه على هذا الامر، فقررنا رفع الامر الى مجلس الوزراء. اعتقد ان الحصول على رفع الحد الادنى لفئة من العمال الكادحين، هو امر جيد وسيؤدي الى تحسن في تقديمات الضمان وتعويضات نهاية الخدمة.

■ ماذا عن تنظيم عمالة الاجانب وتخفيف المنافسة غير المشروعة عن اليد العاملة اللبنانية، هل من جديد؟

□ نحن نعمل على تنظيم هذه العمالة من خلال استحداث شروط تنظيمية جديدة سيعلن عنها قريبا، بحيث تغطي القطاعات التي يوجد فيها نقص ليغطيها اللبناني، فيما نشجع عمل اللبناني في القطاعات الاخرى مما يخفف المنافسة غير المشروعة عن اليد العاملة اللبنانية. كما نعمل على شرعنة عمل العامل الاجنبي بالتنسيق مع الاجهزة المعنية للقيام بالتفتيش للتأكد من ◄

◄ خلو القطاعات المنتجة من العمال غير الشرعيين الذين لا يملكون اجازات عمل او إقامة. هنا اشدد على ان هذا الامر سيكون امرا تنفيذيا، ويطال ايضا تفتيش الضمان بحيث يوقف التعامل مع القطاعات التي تخالف القوانين. نعمل ايضا على تحديد القطاعات التي تتطلب عمالة لبنانية بشكل مكثف، وتشجيع اللبنانيين للعمل في هذه القطاعات في لبنان او في الوطن العربي، مما يؤمن فرص العمل في لبنان وخارجه. كما نعمل ايضا على التدريب المستمر في وزارة العمل لعمال بعض القطاعات، ونشجع المواطنين على التدريب للحصول على الخبرات الضرورية. اخيرا وليس آخرا، ان وزارة العمل هي وزارة العمال واصحاب العمل، وستعمل على دراسة سوق العمل لتنظيم هذا الامر ومساعدة العمال على تحديد القطاعات المنتجة بالنسبة اليهم، مع حفظ حقوقهم الانسانية والاجتماعية والعمل مع اصحاب العمل لتأمين حقوق العمال كافة.

نتواصل مع منظمات العمل العربية والدولية لتحسين ظروف العمل

■ هل من توجه لتعديل قانون العمل الذي اصبح في حاجة الى تحديث لجهة تنظيم المهن الجديدة واستحداث مهن ليد عاملة مهنية متخصصة، وتنظيم النقابات العمالية وحقوق ذوي الاحتياجات الخاصة، بحيث يكون قانونا يحظى بطابع انساني - اجتماعي اكثر مما هو تقني؟

□ نعم، هناك توجه لتعديل قانون العمل، ونحن نعمل للوصول الى قانون للعمل حديث ومتطور من حيث تنظيم المهن واستحداث مهن جديدة تتطلب يد عاملة مهنية وحرفية متخصصة. نعمل اكثر لكي يحمل قانون العمل طابعا انسانيا واجتماعيا بما يؤمن العدالة لجميع العمال واصحاب العمل، ويحفظ تاليا حقوق العمال، ويوفر المتطلبات المطلوبة من اصحاب العمل لحفظ حقوق العمال جميعا.

■ متى تصدر المراسيم التطبيقية لقانون نظام التقاعد والحماية الاجتماعية؟

□ ما زلنا نعمل على هذا الموضوع وستأتي النتائج تباعا، وقد تستغرق من 9 اشهر الى سنة لاصدارها.

■ ما الجديد الذي يتم العمل عليه في خصوص تقديمات الضمان الصحي وتخفيض كلفة الاستشفاء المرتفعة وزيادة تغطيتها؟

□ من اهم المواضيع التي نعمل عليها ولها اولوية، موضوع الضمان. ما قمنا به هو اعادة تفعيله، من خلال انجاز امور عدة تتعلق بمجلس الادارة واللجنة الفنية وايضا اللجنة الاستشارية. كما عملنا على تطبيق نظام التقاعد الذي اقر في العام 2013 وتنفيذ المراسيم التطبيقية له. هذا الامر يوصلنا الى تحسين الجباية للضمان، وبالتالي تحسين التقديمات. ولضمان أصبح مؤخرا يغطي ما يقارب بين 80 الى 90 في المئة من الحالات التي كان يغطيها في العام 2019 مع رفع الاسعار في اغلب التقديمات الصحية. تم رفع اسعار اعمال المختبرات والتصوير الشعاعي والسكانر والرنين المغناطيسي وغيرها من الفحوص التشخيصية. كذلك تم تفعيل السلف للمستشفيات بحيث تعود لتغطية المضمونين بشكل أفضل. الامر لا يزال في حاجة الى عمل، لكن بما يتناسب مع وضع الضمان في هذه الظروف. الضمان يعمل ايضا على تعويضات نهاية الخدمة لتحديثها وحل المشكلات التي تفاقمت خلال الازمة المالية بين العامين 2019 و2023. هذا الامر يتطلب جهدا كبيرا، وبخاصة لجهة استرداد اموال الضمان من الدولة اللبنانية.

■ لكن هناك مستشفيات لا تلتزم التعريفات التي يحددها الضمان ولا تزال مرتفعة؟

□ اصدرنا منتصف ايار الماضي قرارا بتعديل برنامج التسعير الذي يحتاج فترة اسبوعين الى ثلاثة لتطبيقه، علما ان الاسعار القائمة حاليا هي الاسعار القديمة، لكن القرار اتخذ وسيصدر قريبا. المواطن سيشعر بالفارق في نهاية حزيران، وسيتأكد من ان الضمان عاد كما كان، وبشكل فعال.